المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: العلاقات العراقية – التركية منذ عام 2003 وآفاقها المستقبلية
اسم الكاتب: م.م. حسام محمد خضير
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6706
تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 09:57 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العلاقات العراقية - التركية منذ عام ٢٠٠٣ وآفاقها المُستقبلية

م.م. حسام محمد خضير
جامعة بغداد/ مركز الدراسات الإستراتيجيّة والدوليّة
husam.mohammed@cis.uobaghdad.edu.iq

المُلخص

بدأت تركيا تنظر إلى المحيط المجاور بشكل مختلف عما كان عليه قبل العام ٢٠٠٢. فمنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في البلاد أخذت السياسة الخارجية التركية تعمل من أجل تكوين علاقات ودية مع الدول المجاورة وذلك بعد أن تبنى الحزب المذكور مبدأ "تصفير المُشكلات". ومن الطبيعي أن يكون العراق من أولويات السلطة الحاكمة في تركيا، إذ أن العراق يشكل أهمية بالغة بالنسبة للأتراك من حيث الجوار الإقليمي وكونة سوق لصرف البضائع والمنتوجات التركية، فضلا عن الأواصر الثقافية والدينية والعرقية التي تربط البلدين. ولكن من الصعب القول بأن العلاقات العراقية – التركية خلت من التوترات والتصعيد على مر الأزمان. وذلك يعود إلى عدة عوامل لعل من أبرزها: ضعف الحكومات التي حكمت العراق منذ عام ٢٠٠٣، والضغوطات الإقليمية والدولية التي تُمارس ضد هذه الحكومات. فالعلاقات الثنائية بين العراق وتركيا غالباً ما اتسمت بعدم الجدية والاستقرار، لاسيما في ظل وجود مشكلات لا تزال عالقة حتى يومنا هذا كالقضية الكردية وأزمة المياه والملف الأمني وغيرها.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية،حزب العدالة والتنمية،الجوار الاقليمي، العراق،تركيا.

تاريخ الاستلام :٥/5/ ٢٠٢٤	تاريخ القبول:٧ /٧/ ٢٠٢٤	تاريخ النشر: ١/٩/ ٢٠٢٤

Iraqi-Turkish Relations since 2003 and its Prospects

Asst. Lec. Husam Mohammed Khudhair
University of Baghdad - Center for Strategic and International Studies
husam.mohammed@cis.uobaghdad.edu.iq

Abstract

Turkey began to look at the surrounding area differently than it did before 2002. Since the Justice and Development Party came to power in the country, Turkish foreign policy began to work towards forming friendly relations with neighbouring countries after the Justice and Development party adopted the principle of “zeroing problems”. It is natural for Iraq to be one of the priorities of the ruling authority in Turkey, as Iraq is very important for the Turks in terms of regional neighbourhood and market for the exchange of Turkish

goods and products, as well as cultural, religious and ethnic ties that link the two countries. However, it is difficult to say that the Iraqi-Turkish relations have been free of tensions and escalation over time. This is due to several factors, perhaps the most prominent of which is the weakness of the governments that have ruled Iraq since 2003 and the regional and international pressures that are exerted against these governments. Bilateral relations between Iraq and Turkey have often been characterized by a lack of seriousness and stability, especially considering the existence of problems still pending to this day, such as the Kurdish issue, the water crisis, the security file, and others.
Keywords: International Relations, Justice and Development Party, Regional Neighborhood, Iraq, Turkey.

المُقدمة

يُمارس العامل الإقليمي والجغرافي تأثيراً كبيراً عند الشروع في عملية بناء علاقات ثنائية بين بلدين متجاورين، لا سيما إذ كان أحدهما، أو كلتيهما، مرتبط بالأخر بقواسم دينية أو حضارية أو ثقافية أو إجتماعية أو تجارية... إلخ. فالعراق وتركيا بلدان إقليميان متجاوران جغرافياً، ويمكن القول بأن تأريخ كل من البلدين متداخل مع الأخر. إلا أن ذلك يُشير إلى أبعاد سلبية أيضاً، إذ أن التقارب الجغرافي أو المذهبي لا يستثني أي دولتين أو قوتين في بقاع العالم من المُشكلات أو الأزمات، بل العكس في بعض الأحيان، فربما يكون عامل سلبي مؤثر في التواصل المجتمعي أو المؤسساتي بين البلدين. إن مرور العراق بأزمات متعاقبة منذ العام ٢٠٠٣ على الصعيد الأمني والسياسي دفعهُ بإتجاه الإنفتاح على العالم الخارجي وطلب يد العون من الدول الإقليمية والدولية من أجل إيجاد الحلول المناسبة للعملية السياسية في العراق، وكذلك القضاء على الإرهاب المتفشي في عموم البلاد آنذاك. ولكن للأسف الشديد، كانت بعض القوى الإقليمية، ومن ضمنها تركيا، تسعى من أجل التدخل في الشؤون الداخلية العراقي بالشكل الذي يصعب على البلاد مشكلاتها القديمة من خلال زعزعة الأمن على المناطق الحدودية، وكذلك إثارة الأمور والقضايا العالقة بين البلدين.

أهمية البحث:

تمكن أهمية الدراسة في الضرورة القصوى من بناء علاقات عراقية – تركية ثنائية فاعلة في المنطقة من خلال تعزيز التعاون بين البلدين في مختلف الأصعدة، ولعل من أبرزها المجال الأمني والإقتصادي.

إشكالية البحث:

يُمكن تحديد إشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤل الآتي: **ما مدى فاعلية العلاقات العراقية – التركية منذ عام ٢٠٠٣؟**

فرضية البحث:

تنطلق فرضية الدراسة من أنّ العلاقات العراقية – التركية لم تكن في تأريخها تتسم بالإستقرار على وتيرة ثابتة. فلا يوجد خلاف ولا إتفاق دائم بين البلدين، لا سيما في ظل وجود عوائق ومُشكلات يمكن عدها بالمُعقّدة كالملف الأمني، والقضية الكردية، ومُشكلة المياه وغيرها.

منهجية البحث:

إعتمدت الدراسة على المناهج الأتية: المنهج التاريخي والمنهج الوصفي ومن ثم المنهج التحليلي. وذلك سعياً منا للوصول إلى حصيلة إستنتاجات نوعية وفي نفس الوقت موجزة ومبسطة بطرحها لموضوع الدراسة.

المبحث الأول: نظرة تأريخية في العلاقات العراقية – التركية حتى عام ٢٠٠٣

إن العراقيين أوّلُ شعب عربي كان قد إحتكَّ بالأتراك على المستوى الحضاري والثقافي والتأريخي، وترجع العراقة في العلاقات العراقية – التركية إلى هجرة أفواج كبيرة من الأتراك الذين قدموا من بلاد ما وراء النهر (تركستان اليوم) إلى بغداد التي كانت تُمثل عاصمة الدولة العباسية ومركز الحضارة الإسلامية، وكان هؤلاء الأتراك قد نزحوا إلى بغداد في العصر العباسي الأول (٧٥٠–٨٣٣م) بهدف الإنضمام إلى جند الخليفة المُعتصم بالله (٨٣٣– ٨٤٢م) والذي كانت أمَّهُ تنحدر من أصول تركية(السويداني٢٠١١، ١٧٩). وقد كان للأتراك في هذه المرحلة أثر ملموس ونصيب كبير من الإنجازات العلمية والفنية في البلاد، وكانت لهم مكانة مُعتبرة خلال القرون الوسطى في الحضارة العربية الإسلامية، ولعل أبرز من لمعوا في هذا المجال والذين كانوا من أصول تركية: الفيلسوف الفارابي واللغوي جوهري والشاعر صولي والشاعر يشار بن برد(السويداني ٢٠١١، ١٧٩).

تعود الأهمية الكبيرة للعلاقات العراقية – التركية إلى التداخلات التأريخية المُختلفة بين البلدين والتي كانت تقوم على أساس الترابط المجتمعي والحضاري والثقافي والديني والإقتصادي والجغرافي وغيرها من العوامل التي أسهمت وما زالت تُسهم كأسس في بناء علاقات ثنائية وطيدة بين العراق وتركيا، فقد خضع العراق للسيطرة العثمانية على مدار قرون من الزمن منذ دخول السلطان العثماني (سليمان القانوني) إلى بغداد عام ١٥٤٣م وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ الجمهورية التركية التي تأسست عام ١٩٢٣ عقب إنهيار الإمبراطورية العثمانية عام ١٩١٨ كانت قد تبنت النهج العلماني وسعت إلى تكريس جهودها وتوجيه أنظارها صوب الدول الأوروبية بدل من دول المشرق العربي، وبذلك وصلت العلاقات التركية مع دول المشرق العربي في ذلك الوقت إلى حد شبه القطيعة، فالعلاقات العراقية – التركية منذ تأسيس الدولة العراقية في عام ١٩٢١ لم تكن في البداية ذات طابع فاعل ولم تتسم بالتحفيز نحو تطوير روح التعاون والمبادرة، بل واجهت هذه العلاقات جملة من

الصعوبات والعقبات، وكان من أبرزها مطالبة الدولة التركية الحديثة بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى بولاية الموصل التي كانت تنضوي تحت لواء الدولة العثمانية سابقاً، إلا أنَّ العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا قد سلكت المسار الإيجابي من خلال السعي الجاد نحو تطوير سُبُل التعاون المُختلفة بين البلدين، وذلك يعود إلى حسم مشكلة الموصل وعدها جزءاً من العراق بموجب القرار الصادر عن عصبة الأمم المُتحدة عام ١٩٢٦(دايش ٢٠١٨) . وعلى الصعيد الديني والمجتمعي في الحقبة العثمانية، شكل العلماء العرب والأتراك ما يُسمى بـ ((المؤسسة الدينية)) في جهاز السلطنة العثمانية، وكان هؤلاء العلماء يشغلون درجات معينة بوظائف رسمية مقابل مرتبات يتقاضونها بإنتظام من السلطنة، وكان شيوخ الإسلام وكبار شيوخ القضاء والإفتاء يترأسون المراتب الدينية ويُستشارون في شؤون الدولة العليا، كما شكل القضاة في الأقاليم السبيل الأكبر الذي كان يجري عن طريقه الإتصال والترابط بين الحكومة المركزية والرأي العام لمُسلمي المدن العربية الكبرى، فضلاً عن أن الحكومة العثمانية كانت قد أولت للمدارس الإسلامية في المدن العربية رعايتها وحمايتها(كوثراني ٢٠١٢، ٤٤).

وقد كانت تركيا منذ تولي (مصطفى كمال أتاتورك) السلطة في البلاد عام ١٩٢٣ تعيش حالة من التذبذب وعدم الإستقرار على كافة الأصعدة والمستويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية ونوع من الحيرة ما بين جذورها الشرقية وطموحاتها الغربية، فلم تسمح الجذور الشرقية والواقع الجغرافي والمصالح الإقتصادية لتركيا بأن تنسلخ تماماً عن تراثها، كما إن طموحاتها الغربية كانت تفرض عليها السير في ركاب السياسة الغربية والعمل كأداة لها في المنطقة في إطار الحرب الباردة الأمريكية – السوفيتية، وبالتالي، فلم تنجح المحاولات التركية في إنتهاج سياسة خارجية مُحايدة ومُستقلة لنيل المكاسب من الشرق والغرب، إذ كانت كفة الإنتماء الغربي هي الراجحة في أغلب الأحيان، إلا أن الحال لم يستمر على ما كان عليه قبل حدوث الأزمة القبرصية، وحظر الولايات المُتحدة الأمريكية السلاح عن تركيا، وإكتشاف النفط في المنطقة العربية؛ وضغط الرأي العام على الحكومة التركية، إذ إن حدوث هذه المُتغيرات الإقليمية والدولية والداخلية بالنسبة لتركيا دفعت الأتراك إلى إعادة النظر في السياسة الخارجية تجاه الغرب، والبحث عن مساحات إستراتيجية بديلة في الشرق الأوسط، لا سيما في الخليج العربي والعراق(الموسوي٢٠١٤ ، ٧٥) .

إن الجزء الأكبر من مدة الحكم الملكي في العراق كان قد إتَّسم بطابع السلمية والسعي من أجل تذليل العقبات وحل الخلافات وتطوير العلاقات العراقية – التركية من جانب الطرفين. وكانت تسوية قضية عائدية ولاية الموصل قد فتحت آفاقاً جديدة لتعزيز العلاقات بين البلدين، ومن الجدير بالذكر أن تركيا كانت من أوائل الدول التي إعترفت بالعراق عام ١٩٢٧، ومنذ ذلك الوقت تبادل الطرفان الزيارات الرسمية، وتم تعيين وزيرين مفوضين في كل من بغداد وأنقرة، وفيما يلي أبرز الدلائل والمواقف التي تؤكد حسن علاقات الجوار بين العراق وتركيا في تلك المرحلة(عبيد ٢٠١٥، ٩١):

١. زيارة وزير الخارجية العراقي (نوري السعيد) لتركيا في شهر سبتمبر/ أيلول عام ١٩٣٠ لإجراء المُباحثات حول قضية الأمن على الحدود المُشتركة، وكذلك قضية النفط؛
٢. خطاب الرئيس التركي الأسبق (مصطفى كمال أتاتورك) في شهر آيار/ مايو عام ١٩٣١ والذي أكد من خلاله على جديَّة العلاقات بين تركيا والعراق والرغبة الشديدة في تحقيق السلم والتعاون مع العراق؛
٣. زيارة الملك (فيصل الأول) لتركيا في شهر يوليو/ تموز عام ١٩٣١ على أثر دعوة وجهت لهُ من الرئيس التركي (مصطفى كمال أتاتورك) وذلك من أجل ترسيخ التعاون بين البلدين وتطويره، لا سيما في مجال حفظ الامن والنظام على الحدود المُشتركة؛
٤. توقيع معاهدة في يناير/ كانون الثاني عام ١٩٣٢ بخصوص تسليم المُجرمين بين العراق وتركيا، كما تم توقيع إتفاقية الإقامة في العام نفسه؛
٥. إنضمام العراق في ٨ يوليو/ تموز عام ١٩٣٧ إلى (ميثاق سعد أباد) والذي ألزم جميع الأطراف من الأعضاء بمواعاة حُرمة الحدود المُشتركة، والإمتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المُجاورة، وعدم ممارسة أي عدوان تجاه أحدهما الآخر؛
٦. توقيع رئيس الوزراء العراقي الأسبق (نوري السعيد) معاهدة الصداقة وحسن الجوار مع تركيا في عام ١٩٤٦؛
٧. توقيع العراق وتركيا في شباط عام ١٩٥٥ معاهدة الدفاع المُشترك لحفظ الأمن الداخلي والخارجي للبلدين والتي سُميَّت بـ (حلف بغداد).

لم تستطيع تركيا من خلال محاولاتها بالتدخل في الشأن الداخلي العراقي من إسقاط ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ والإطاحة بالحكومة العراقية الجديدة والتي إعترفت بها تركيا في ٣١ تموز من العام نفسه بعد خضوعها للضغوطات السوفيتية والمعارضة الداخلية التركية؛ كما أيدت تركيا إنقلاب ٨ شباط عام ١٩٦٣ ضد حكومة عبد الكريم قاسم آنذاك، إلا أنَّ العلاقات العراقية – التركية أصيبت بنوع من الفتور في تلك المرحلة، وقد زال هذا الجمود وحصلت نقلة نوعية في العلاقات بين العراق وتركيا بعد إنقلاب عام ١٩٦٨ وأعلن الأتراك إعترافهم الرسمي والفوري بالحكومة العراقية الجديدة(محمد ٢٠٠٩، ١٣٠).

شهدت فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي تطور ملحوظ وإزدهار كبير في العلاقات بين العراق وتركيا، إذ تبادل الطرفان الزيارات الرسمية التي من شأنها عملت على إنجاح عملية بناء علاقات ثنائية وطيدة، كما أن إبرام العقود وعقد الإتفاقيات الإقتصادية والتجارية بين الجانبين قد أسهم بشكل كبير في تطوير هذه العلاقات، ويمكن إيجاز فاعلية هذه المرحلة على النحو الآتي:

١. زيارة الرئيس العراقي الأسبق (أحمد حسن البكر) لتركيا عام ١٩٧٢، كما قام الرئيس التركي (فخري كوروتورك) في عام ١٩٧٦ بزيارة العراق للبحث في سبل وأطر التعاون بين البلدين؛
٢. عقد إتفاقيات جديدة بين العراق وتركيا عام ١٩٧٦ والتي تضمنت التعاون الإقتصادي والفني في المجالات الزراعية والصناعية والنفط والأشغال العامة والري والإسكان؛
٣. تشكيل لجنة مُشتركة في عام ١٩٧٨ لمتابعة سير عمل الإتفاقيات المذكورة آنفاً وإزالة العراقيل والصعوبات التي تقف حائلاً دون إنجازها؛
٤. عقد إتفاقية ثنائية للنقل البري والترانزيت في بداية عقد الثمانينيات من القرن المنصرم؛
٥. قيام تركيا بتسهل عملية مرور البضائع المستوردة إلى العراق عن طريف فتح مرافئها وطرق المواصلات اللازمة لذلك؛
٦. نمو عدد الأيدي العاملة من العمال الأتراك في العراق، إذ بلغ حوالي ١٥٠٠ عامل في تلك الحقبة؛
٧. وصول التبادل التجاري بين البلدين في عام ١٩٨٤ إلى ما يقارب مليار و ٣٠٠ مليون دولار؛
٨. توقيع العراق وتركيا في عام ١٩٨٦ بروتوكولاً جديداً لتنمية العلاقات الإقتصادية والتجارية؛
٩. إحتل العراق في ثمانينيات القرن الماضي المرتبة الثانية ضمن قائمة الدول المستوردة من تركيا، والثالثة على صعيد الدول المصدرة لها؛
١٠. بلغت صادرات العراق من النفط إلى تركيا في عام ١٩٨٧ حوالي مليون و ٥٥٠ ألف برميل يومياً.

بدات السياسة التركية الجديدة تجاه العراق تظهر في أواسط عام ١٩٩١، إذ ان تركيا بعد هزيمة العراق عسكرياً في حرب تحرير الكويت كانت تسعى إلى النهوض بدور فاعل في منطقة الشرق الأوسط والعراق، فكانت سياستها تجاه الأخير عبارة عن تلبية للرغبات والمصالح الأمريكية والإسرائيلية عن طريق تطبيق الإستراتيجيات الآتية على أرض الواقع(امين ١٩٩١، ٧١):

– دعم وتحريض الأكراد في شمال العراق بعد إنتهاء حرب الكويت؛
– فتحت تركيا حدودها وإستقبلت حوالي نصف مليون نسمة من الأكراد بعد ان تعرضوا للمهاجمة من الحكومة العراقية، كما وساعدتهم تركيا على العودة إلى العراق وفق خطة (المناطق الآمنة) وبإشراف دولي مشترك؛
– قامت تركيا وبمساعدة الدول الغربية بتشكيل ما سمِّي بـ (قوة التدخل السريع) في مناطقها الجنوبية – الشرقية وذلك لحماية المتمردين الأكراد من تجدد العلميات العسكرية العراقية ضدهم؛
– تبنت تركيا سياسة التسامح والتعاون والتركمان العراقيين وسهلت من إجراءات لجوئهم إلى أراضيها بهدف الضغط على الحكومة العراقية؛

– إتَّبعت تركيا إستراتيجية جديدة وخطيرة تتمثل بالتدخل والإختراق المُستمر لشمال العراق والتي إتخذت شكل العمليات العسكرية داخل الأراضي العراقية، مُستغلَّةً بذلك غياب السلطة في تلك المنطقة آنذاك.

كما كررت تركيا وبمساعدة الولايات المُتحدة الأمريكية عملياتها العسكرية وغزو الاراضي العراقية بحجة مطاردة (حزب العمال الكردستاني)[*] خلال عام ١٩٩٤ وهي تحاول بذلك إستعراض قوتها وتأكيد إختلال التوازن لصالحها، بعد أن إستغلت الضعف العراقي المُتمثل بالقوة العسكرية المهزومة والبنية التحتية المُدمرة جراء حرب الخليج الثانية والقرارات الصادرة عن الأمم المُتحدة ضد العراق، كما إنَّ تركيا عاودت من جديد ممارسة ممارسة عملياتها الإستفزازيَّة في ٢٠ آذار عام ١٩٩٥، إذ قامت الأخيرة بتوجيه ضربات إستباقية كما زعمت إلى حزب العمال الكردستاني التركي وواصلت دخولها الأراضي العراقية؛ وفي أيلول عام ١٩٩٦ تعرضت القوات العراقية لضربات جوية أمريكية بعد دخولها إلى المنطقة الشمالية، إذ كانت القوات التابعة للولايات المُتحدة الأمريكية وحلفاؤها تتمركز في قاعدتي (أنجرليك وبرنجليك) التركية، فضلاً عن أنّ تركيا كانت تطالب بإقامة منطقة عازلة في شمال العراق لمنع تسلل مقاتلي حزب العمال الكردستاني التركي، وقد قوبل هذا المطلب التركي برفض شديد من الحكومة العراقية التي عدته تدخلاً في الشؤون الداخلية للعراق وإنتهاكاً لسيادته، علماً أنّ التدخلات التركية في شمال العراق إستمرت حتى عام ٢٠٠٣ قبيل سقوط نظام صدام(شيال ٢٠١١، ٤).

المبحث الثاني: العراق وتركيا ما بعد عام ٢٠٠٣ (المخاوف – المُشكلات – مُستقبل العلاقات)

إن الموقف التركي الذي تمثل بعدم المُشاركة في الحرب التي شنتها الولايات المُتحدة الأمريكية وحلفاؤها على العراق في فجر يوم الثلاثاء المصادف ١٧ مارس/آذار عام ٢٠٠٣ كان تعبيراً واضحاً عن البرغماتية التركية غير المدروسة في التعاطي مع القضايا المهمة والمسائل الجوهرية في المنطقة، إذ أن هذا الموقف لم يكن يعبر بالأساس عن عدم رغبة الأتراك بخوض الحرب المذكورة، وإنما كان الساسة الأتراك يحاولون إستغلال تأزم الأمور في المنطقة وقلبها لصالحهم على أصعدة مختلفة مثل الداخل التركي والوضع الإقليمي لتركيا في المنطقة من خلال ممارسة الضغوط على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية من منطلق أهمية الموقع الإستراتيجي لتركيا ومجاورتها للعراق، ومما يؤكد هذا الطرح تغير الموقف التركي بصورة مفاجئة من الرفض إلى القبول في غضون ساعات معدودة من

[*] حزب العمال الكردستاني والذي يعرف أيضاً بالمختصر PKK وهو حزب سياسي كردي يساري مُسلّح يجمع بين التوجهات القومية الكردية والماركسية – اللينينية والذي يهدف إلى إنشاء (دولة كردستان المُستقلة) التي يفترض أن تضم المناطق التي يقطنها الأكراد في تركيا وإيران والعراق وسوريا، علماً أن هذه الحزب كان قد تأسس في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٧٨ في مدينة ديار بكر التركية على يد الناشط السياسي الكردي عبد الله أوجلان ورفاقه. للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع (السعدون ٢٠١٣، ٣٠٠) .

إعلان الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش في التأريخ المذكور آنفاً عن المباشرة الفعلية بالحرب على العراق، وبذلك أسقط كل إفتراضات ورهانات الساسة الأتراك الذين من ناحيتهم إجتمعوا في مساء ذلك اليوم وأصدروا قراراً بالإجماع وبتأييد من البرلمان التركي ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية كان مفاده القبول بالمُشاركة في هذه الحرب، غير أن الولايات المُتحدة الأمريكية كانت قد حسمت أمرها ووضعت خططها بالإعتماد على الجبهة الجنوبية لشن الحرب، وعلى هذه الأساس كان رد وزير الخارجية الأمريكي (كولن باول) على مذكرة نظيرهُ التركي (غولن) بالإعتذار حول أمكانية مشاركة الأتراك في الحرب(وهيب ٢٠٠٥، ٩٣).

بدأ القلق الإستراتيجي يزداد لدى الأتراك منذ عقد الإتفاقيات الأمنية بين الولايات المُتحدة الأمريكية والعراق، أذ كانت تركيا ترى في هذه الإتفاقيات عائق كبير يحول دون تمكنها من ممارسة عملياتها العسكرية ضد متمردي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، الإقليم الذي تتمركز به معظم القواعد العسكرية الأمريكية والذي يحد تركيا من الجنوب، وبموجب هذه الإتفاقيات سيكون على تركيا الحصول على أذن رسمي من الحكومة العراقية قبل أن تباشر بأية عملية عسكرية لضرب قواعد حزب العمال في شمال العراق، على خلاف ما كان عليه الوضع قبل عام ٢٠٠٣ عندما كانت تركيا تتلقى الضوء الأخضر من الولايات المتحدة الأمريكية لتخويلها بشن هجماتها في تلك المناطق، فضلاً عن إنَّ قلق الحكومة التركية لم يقتصر عند هذا الحد، بل تعداه إلى مخاوف كبيرة حول إحتمال تنامي سلطة إقليم كردستان العراق ومن ثم الوصول إلى مرحلة الإنفصال عن الحكومة الإتحادية في بغداد، ذلك الأمر الذي تعده تركيا بالتهديد المُباشر لأمنها القومي لما يترتب عليه من تداعيات مستقبلة كمطالبة الأكراد في تركيا بحكم ذاتي مماثل لأقرانهم في العراق(فائق ٢٠١٢، ٢١٥). فالأتراك يريدون كبح جماح الطموحات الكردية في شمال العراق، وأن يمارس التركمان دوراً بارزاً وكبيراً في كركوك للحيلولة دون نجاح العمليات الكردية الإنفصالية المُحتملة، لاسيما وأن أنقرة تُدرك جيداً خطورة الوعد الذي قطعته الولايات المُتحدة الأمريكية للأكراد في العام ١٩٩٨ بدعم إتفاق فيدرالي عندما تفاوضت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت بشأن صلح بين الفصيلين الكرديين في شمال العراق، إذ أنّ تركيا تخشى بأن تقوم الولايات المُتحدة الأمريكية (التي أدركت بأن وجود هيكل فيدرالي بعد مرور أكثر من عقد من شبه الإستقلال بات أدنى شرط على الإطلاق لإقناع الأكراد بالبقاء ضمن العراق الموحد) بترك خيار تحديد تفاصيل هذا الإتفاق للعراقيين، فتركيا لا ترغب أن يكون رأيها مسموعاً فحسب، وإنما تريد أن تحجم المدى الجغرافي والمؤسسي لهذا النوع من الإتحاد الفيدرالي، ومما يُقلق الأتراك بشكل أكبر هو إحتمالية مُساعدة الولايات المُتحدة الأمريكية للأكراد ودعمهم في إقامة دولة كردية مُستقلة في شمال العراق مُستقبلاً(باركي٢٠٠٥ ، ١٤).

تعرضت العلاقات العراقية – التركية بعد العام ٢٠٠٣ إلى أزمات وتوترات شديدة والتي أخذت تشوب مسار هذا العلاقات رغم محاولة السلطة الحاكمة في تركيا بزعامة حزب العدالة والتنمية إنتهاج سياسة خارجية دبلوماسية ناعمة تجاه الدول المجاورة ومن ضمنها العراق، علماً أن حدة هذه التوترات إزدادت في عهد رئيس الوزراء العراقي آنذاك نوري المالكي ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، ففي ذلك الوقت وصلت الأمور بينهما إلى تبادل الإتهامات والتحاور الجاف، مما أذى كل ذلك إلى ضعف العلاقات بين البلدين وإنحدارها إلى أدنى المستويات(احمد ٢٠١٦، ٧٣). وقد أرتبطت هذه الأزمات بين الحكومتين العراقية والتركية بجملة من المسببات والعوامل التي ساعدت على توسع فجوة التوتر والخلاف بين الطرفين منذ العام ٢٠٠٣، ولعل من أبرز هذه العوامل: طبيعة الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط؛ طبيعة التغييرات التي طرأت على المنطقة، لاسيما التطورات السياسية التي شهدها العراق؛ تطور مسار القضية الكردية وحصول الإقليم الكردي على الإستقلالية في شمال العراق، ومدى تعلق هذه المُتغير بالعمليات المُسلحة التي يشنّها حزب العمال الكردستاني ضد القوات التركية؛ كما كان التدخل التركي في الشأن الداخلي للعراق بذريعة الحفاظ على الأمن القومي من أبرز هذه العوامل وذلك بعد إن إستغل حزب العدالة والتنمية حالة الضعف والفوضى التي سببها الإحتلال الأمريكي، وبالتالي أدى ذلك إلى إنحراف مسار العلاقات بين البلدين الجارين.

علاوة على ما ذكر من عوامل تؤثر على مسار العلاقات العراقية التركية فأن هذه العلاقات تعرضت في السنوات الأخيرة لعراقيل نابعة من مشكلات ذات أساس ليس بالجديد يحكمها الجوار الجغرافي الذي يكاد يكون نقطة الإتحاد أو الخلاف بين البلدين وبحسب المُتغيرات. وعليه فأن تسوية هذه المُشكلات تأتي بالطرق الدبلوماسية وبالروح الإيجابية من كلا الطرفين والمتمثل بالسياسة الخارجية للعراق وتركيا عن طريق البحث عن الحلول المُرضية التي توطد العلاقات الثنائية والتي تصب لمصلحة الشعبين العراقي والتركي دون لجوء أحد الطرفين إلى الخيارات التهديدية أو العسكرية، ولعلنا نستعرض أهم هذه المشكلات المشتركة التي أثيرت بين العراق وتركيا في السنوات الأخيرة(حمود ٢٠١٨، ١١٧– ١٢٥) :

١. **الملف الأمني:** لم تلتزم تركيا بقرارات مجلس الأمن الدولي الصادرة وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المُتحدة بالاعداد: ٢١٧٠ لسنة ٢٠١٤ و ٢١٧٨ لسنة ٢٠١٤ و ٢١٩٩ لسنة ٢٠١٥ والتي إتفقت نصوصها على ضرورة إتخاذ التدابير الجزائية الرادعة بحق من يمول أو يسهل عمليات المنظمات الإرهابية والجماعات المُسلحة في العراق وسوريا ومعاقبة المتاجرين بالممتلكات الثقافية والأثرية التي تعود إلى العراق وسوريا، كما نصت على حظر نقل المنتجات النفطية من قبل تلك الجماعات الإرهابية، وغيرها من الضوابط التي تؤمن سلامة البلدان الداخلية والخارجية، إلا ان الحكومة التركية قامت بتقديم الدعم والمُساندة لتنظيم داعش بتوفيرها الدعم اللوجستي عن طريق

إستخدام أراضيها لنقل السلاح والعتاد لهم، وقيام الأفراد المقربين من الحزب الحاكم في تركيا بشراء النفط المهرب وبيعه بأبخس الأثمان، كما عمل الأتراك على تصدير المنتجات المحلية الصنع من مأكولات ومعلبات غذائية إلى عصابات داعش، وقد إتضح هذا الأمر من خلال القصف الجوي الروسي لقافلة الشاحنات التي كانت تابعة لداعش، فضلاً عن قيام السلطات التركية، دون أخذ الأذن من الحكومة العراقية، بتحريك قواتها إلى داخل الأراضي العراقية وتمركزها في قضاء بعشيقة التابع لمحافظة نينوى بذريعة تدريب وإعداد القوات العراقية لمجابهة تنظيم داعش في الموصل، علماً بأن الحكومة العراقية كانت قد أعلنت رفضها القطعي لهذه العملية بإعتبارها تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية للعراق؛ وهناك رأي يفسر إرسال الحكومة التركية نحو ألفي جندي تركي في منتصف عام ٢٠١٦ إلى معسكر بعشيقة في شمال العراق على أنه إستراتيجية تسعى من خلالها تركيا تحقيق ثلاثة أهداف: **الأول**، تقوية المواجهة الفعالة مع عصابات داعش الإرهابية وتعزيزها في هذه المناطق، لا سيما بعد أن تم تحرير الرهائن لأتراك العاملين في القنصلية التركية في الموصل، وقيام هذه التنظيمات بشن هجمات كبيرة في المدن التركية، **الثاني**، من أجل أن تخلق تركيا موطئ قدم لها في شمال العراق من خلال توطيد علاقتها بالأكراد للوصول إلى الهدف المشترك المتمثل بمجابهة داعش، وكذلك لضمان عدم إنتفاع حزب العمال الكردستاني من ظروف عدم الإستقرار في هذه المنطقة، **الثالث**، تحاول تركيا أن توازن النفوذ الإيراني في شمال العراق المجاور لها وذلك من خلال إسناد وتدريب قوات البيشمركة الكردية وتقديم الدعم المعنوي للسنة العرب على أقل تقدير لكي لا يسود النفوذ الإيراني في هذه المنطقة وتتحول إلى منطقة إيرانية خالصة(قدورة ٢٠١٨، ٢٩) ؛

٢. **مُشكلة المياه:** تتمثل هذه المشكلة بالخلاف حول كيفية إستخدام مياه نهري دجلة والفرات اللذان ينبعان من الأراضي التركية ويمران بسوريا ثم يصبان في العراق، فمعاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا لعام ١٩٤٦ لم تتضمن بنوداً تتعلق بإستخدام المياه من قبل الطرفين، رغم تضمنها أحكاماً حول الإنتفاع من مياه النهرين وتنظيم جريانهما، كما ان المشاورات العديدة التي جرت بين الدول الثلاث، العراق وتركيا وسوريا لم تجدي نفعاً في هذه الخصوص إذ أن تركيا لم تتعهد بتمرير أكثر من ٥٠٠م^{3}/ ثانية عند الحدود التركية السورية، وهذه الكمية لا تكفي لسد الحد الأدنى من إحتياجات العراق وسوريا من الموارد المائية، فضلاً عن قيام تركيا بإنشاء إثني عشر سداً على نهري دجلة والفرات ضمن مشروع الكاب الكبير (GAP) ناهيك عن السدود الصغيرة التي أقيمت على روافد النهرين، الامر الذي جلب الكثير من الضرر إلى العراق، إذ بلغت المياه الواردة إلى العراق في عام ٢٠١٥ حوالي ٤٣،٩٢ مليار متر مكعب وهذا الرقم يُشكل نسبة ٥٥% من الإيراد الطبيعي لتلك الأنهار ولا يغطي إحتياجات العراق من المياه والتي بلغت في ذلك العام ٧٦،٩٥٢ مليار متر مكعب،

ومما زاد الأمر سوءاً هو إزدياد تركيز الملوحة في مياه النهرين نتيجة إستخدامهما لأغراض البزل في كل من سوريا وتركيا؛

٣. **القضية الكردية:** لوحظ في السنوات التي أعقبت عام ٢٠٠٣ محاولات تركية جادة لتقوية العلاقة مع حكومة إقليم كردستان على حساب العلاقات بين بغداد وأنقرة، الأمر الذي أثار حفيظة الكثير من العراقيين بوصفهم لهذا الوضع بأنه سياسي ومدروس من قبل الأتراك من خلال إستخدامهم الورقة الكردية للضغط على الحكومة الإتحادية في بغداد لتحقيق أهداف سياسية وإقتصادية معينة، فضلاً عن محاولة تركيا لإستغلال ملف حزب العمال الكردستاني من أجل تحقيق مكاسبها الداخلية والخارجية؛

٤. **التعاون الإقتصادي:** أصبح العراق بلداً مستورداً لأغلب المنتوجات الإستهلاكية والغذائية في العقدين الأخيرين وذلك بسبب الظروف التي تسود البلاد على مدار هذه السنين، فقد بلغت إستيرادات العراق من تركيا حوالي (١٣) مليار دولار امريكي عام ٢٠١٧ سنوياً مع إنعدام التصدير العراقي إلى تركيا إلا بشيء بسيط يكاد لا يُذكر، بإستثناء تصدير النفط عبر ميناء جيهان التركي، لذا ينبغي على العراق وتركيا إعادة العمل بالنشاط التجاري بالشكل الذي يخدم مصلحة الطرفين مع ضرورة حل مشكلة المياه العالقة والتي تمثل العائق الاكبر في هذا المجال.

وتتأثر العلاقات العراقية – التركية أيضاً بصورة شديدة بواقع العديد من المُتغيرات الأخرى والتي يُمكن تصنيفها في حقل المتغيرات الإقليمية والدولية التي تمارس دور كبير في توجيه مسار العلاقات بين البلدين من حيث تراجعها أو إستمرارها، ولعل أبرز هذه المتغيرات(الخزرجي ٢٠١٩):

أ. التواجد العسكري الأمريكي في العراق، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على الأمن القومي التركي، لا سيما بعد نشوب التوترات بين تركيا والولايات المُتحدة الأمريكية حول بعض قضايا المنطقة كالأزمة القطرية والأزمة السورية؛

ب. تباين المواقف والأراء العراقية والتركية تجاه الأزمة السورية، إذ يدعوا العراق إلى ضرورة الحل السلمي والإبتعاد عن الخيارات العسكرية، على العكس من الموقف التركي الذي برز بتدخل القوات التركية وقيامها بعمليات عسكرية وإحتلالها بعض المدن السورية بحجة محاربة الإرهاب وبعض الجماعات الكردية في الأراضي السورية، وهو ما يُعد عمل قلق للعراق من منطلق إحتمالية التوسع التركي في المنطقة مستقبلاً على حساب سوريا؛

ج. عدم تقبل الأتراك توسع النفوذ الإيراني في العراق، مما جعل هذا الأمر العراق ساحة قتال وتصفية حسابات بين القوى الإقليمية المجاورة؛

د. تطور العلاقات العراقية – العربية، فتركيا ترى في تحسن هذه العلاقات تفضيل أو منافسة مع العلاقات العراقية – التركية، لا سيما أن علاقات تركيا مع السعودية والإمارات ومصر غير مستقرة وينتابها نوع من الخلاف والتوترات في السنوات الأخيرة، فضلاً عن ان تركيا تعي جيداً خطورة تنامي

التعاون التجاري والإقتصادي بين العراق وهذه الدول تحديداً في مجال النفط، وتدرك بأن التعاون قد ينعكس سلباً على العلاقات العراقية – التركية مستقبلاً ويُقلل من أهميتها؛

هـ. القلق العراقي حيال العلاقات التركية – الإسرائيلية، فالعراق واحد من الدول العربية التي لم تقيم علاقات مع إسرائيل وترفض الإعتراف بها، وإن تواجد النفوذ الإسرائيلي في شمال العراق سيتسبب بمُشكلات تمس بالأمن القومي العراقي.

إن العلاقات العراقية التركية منذ العام ٢٠٠٣ لم تجنح لا إلى التوتر ولا إلى القوة والمتانة، والسبب في ذلك يعود إلى إنشغال العراق بأوضاعه الداخلية وسياسته الخارجية، ولم يستطيع العراق منذ تأسيسه من القيام بمفاوضات حقيقة مُستفيضة وفاعلة مع تركيا من أجل وضع الحلول المُناسبة للمُشكلات القائمة، كما أنّ تركيا، بالمقابل، إنشغلت منذ تلك الفترة بإحياء إقتصادها المتدهور، وسعيها من أجل الإنضمام إلى الإتحاد الأوربي، وكذلك إنشغالها بالقضية القبرصية وغير من المشاكل الداخلية التي لم تسمح لها بالنظر إلى مُشكلتها مع العراق ومعالجتها، فضلاً عن أنّ أحد العوائق التي وقفت في طريق تطوير هذه العلاقات الثنائية هو عدم تخلي الأتراك عن مخاوفهم وقلقهم حيال وضع التركمان في العراق، وهاجسهم إزاء تحركات حزب العمال الكردستاني، رغم قيام كبار المسؤولين العراقيين بزيارة تركيا بعد العام ٢٠٠٣ لطمأنة الجانب التركي بشأن هواجسه المتعلقة بحزب العمال الكردستاني، وتأكيد الجانب العراقي لنظيرهُ التركي بالحفاظ على حرية وحقوق القوميات المُتعايشة على أرض العراق وفق القانون والدستور العراقي(الطويل ٢٠١١، ٢٨٠) .

فقد إتَّسمت الخيارات التركية تجاه العراق باللجوء نحو الحلول الإضطرارية والمؤقتة دون السعي إلى إيجاد حلول دائمة ومطمئنة لكلا الطرفين، مما أدى إلى بقاء العلاقات العراقية – التركية عرضةً للتوتر بصورة مُتجددة وذلك لعدة أسباب منها: عدم سعي العراق وتركيا إلى تهيئة وخلق ظروف جدية جديدة تكفل ديمومة وإستقرار العلاقات الثنائية بينهما؛ تركيز العراق وتركيا على نقاط الإلتقاء في العلاقات بدلاً عن التفكير في تضييق فجوة الخلافات والقضايا المُتنازع عليها بين البلدين؛ وجود قلق وتخوف لدى بعض القوى السياسية في العراق من التحرك التركي في داخل الأراضي العراقية والتدخل في الشؤون الداخلية للعراق؛ تأزم العلاقة بين تركيا وإقليم كردستان من حين إلى آخر؛ السعي التركي المُكثف لتعزيز النفوذ التركي وإثبات الهوية التركية في العراق بهدف ضمان تركيا لإمتلاكها الأدوات الفاعلة والمؤثرة والتي تؤهلها لخوض المنافسة مع القوى الإقليمية والدولية في المنطقة؛ التركيز التركي على الملفات الإقتصادية مع العراق، لاسيما مع حكومة إقليم كردستان كأحد الخيارات السلمية المهمة لتركيا تجاه العراق(فرحان ٢٠١٧، ١٥-١٦) .

الخاتمة

إستناداً لما طُرح في هذه الدراسة تم التوصل إلى الإستنتاجات الآتية:

١. عند تتبع مسار العلاقات العراقية – التركية منذ العام ٢٠٠٣ نجد أن هناك حالة من عدم الإستقرار في طبيعة هذه العلاقات وذلك لغياب المساعي الجدية للوقوف على نقاط الخلاف بين البلدين ومعالجة المشكلات القائمة كالقضية الكردية، ومشكلة المياه، والملف الأمني، والتعاون الإقتصادي.

٢. إن التدخلات الدولية والإقليمية في العراق منذ عام ٢٠٠٣ والمتمثلة، بالدرجة الأولى، بالولايات المتحدة الأمريكية وإيران كان وما زال مصدر قلق ومخاوف بالنسبة لتركيا. فالأخيرة ترى في العراق منطقة إقليمية مجاورة مهمة على الصعيد الإستراتيجي والأمني وسوق مباشر لصرف البضائع والمنتوجات التركية.

٣. إن تركيا لا تتمتع بشعبية ونفوذ عال في الأوساط الشعبية وكذلك السياسية إذا ما قورنت بالنفوذ الأمريكي وأنصار إيران من الشيعة في العراق. ولعل السياسة الخارجية التركية إزاء الأزمات في العراق والمنطقة كانت سبباً رئيساً ساعد على خلق هذا التباعد عن العراق، لا سيما إختلاف أوجه النظر بين العراق وتركيا حول القضية السورية، والدعم التركي غير المُباشر لجامعات داعش الإرهابية داخل الأراضي العراقية من أجل تصفية الحسابات مع القوى المنافسة في المنطقة.

٤. يعارض الأتراك وبشدة كل الطموحات الكردية في شمال العراق الرامية إلى تكوين دولة كردية مُستقلة في المنطقة، الأمر الذي يولد تدخلات غي شرعية من الجانب التركي والتوغل إلى داخل الأراضي العراقية بحجة حماية الأقلية التركمانية من إستهداف حزب العمال الكردستاني، وغالباً ما تبرر تركيا خرقها للأراضي العراقية بأنها تقوم بعمليات إستباقية ضد الحزب المذكور. بالتالي فأن هذا التصرف يجابه بحفيظة الحكومة العراقية في بغداد والتي تفسر لهدف من هذه العمليات بالإنتهاك غير الشرعي للأمن العراقي.

٥. يكاد التعاون بين العراق وتركيا يقتصر على تبادل البضائع والسلع التجارية، كالمنتجات الغذائية والألبسة والأجهزة الألكترونية التي يستوردها العراق من تركيا، إلا إنه نادراً ما يتطرق على مسامعنا موضوع التعاون الإستراتيجي بين البلدين.

٦. من خلال الإطلاع على السياسة التركية تجاه العراق والمنطقة ككل، نجد أن الأتراك ما زالوا يحملون هاجس التوسع وبسط النفوذ على غرار ما كان في العهد العثماني. فعلى الرغم من تبني الحزب الحاكم (العدالة والتنمية) في تركيا منذ عام ٢٠٠٢ مبدأ (تصفير المُشكلات) مع الدول الجوار، إلا أن ذلك لم ينعكس تماماً على أرض الواقع، فتركيا تريد أن تضع موطىء قدم لها في مناطق إقليمية متعددة مستغلةً بذلك الضعف الإقتصادي وتدهور الوضع الأمني كما هو الحال في سوريا والعراق وليبيا.

المصادر باللغة العربية

١. احمد، عامر كامل .٢٠١٦. مسارات العلاقات العراقية – التركية بعد عام ٢٠٠٣. مجلة دراسات دولية. العدد (٦٤-٦٥). مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد.

٢. امين، رافد أحمد محمد .٢٠١٤. قراءة في العلاقات العربية التركية والموقف التركي في أزمة إحتلال العراق للكويت ١٩٩٠ – ١٩٩١. مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية. العدد (٢٣). جامعة تكريت.

٣. باركي، هنري ج. باركي.٢٠٠٥. تركيا والعراق أخطار (وإمكانات) الجوار. تقرير خاص رقم (١٤١). معهد السلام الأمريكي.

٤. حمود، محمد الحاج .٢٠١٨. *سياسة العراق الخارجية منذ عام ٢٠٠٣* . بغداد. مؤسسة بيت الحكمة.

٥. الخزرجي، حمد جاسم محمد .٢٠١٩. المُتغيرات المؤثرة في العلاقات بين جمهورية العراق والجمهورية التركية، مركز الدراسات الإستراتيجية – جامعة كربلاء. https://bit.ly/2ZfRIeZ

٦. دايش، جاسم محمد .٢٠١٨. قراءة في تأريخ العلاقات العراقية التركية، مؤسسة الحوار المُتمدّن، ٤:١٧، الموقع متوفر على الرابط الآتي: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=604269&r=0

٧. *)) حزب العمال الكردستاني والذي يعرف أيضاً بالمختصر PKK وهو حزب سياسي كردي يساري مُسلّح يجمع بين التوجهات القومية الكردية والماركسية – اللينينية والذي يهدف إلى إنشاء (دولة كردستان المُستقلة) التي يفترض أن تضم المناطق التي يقطنها الأكراد في تركيا وإيران والعراق وسوريا، علماً أن هذه الحزب كان قد تأسس في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٧٨ في مدينة ديار بكر التركية على يد الناشط السياسي الكردي عبد الله أوجلان ورفاقه. للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يُنظر: السعدون، واثق محمد براك .٢٠١٣. مستقبل العلاقات العراقية – التركية في ظل تحديات الأمن الإقليمي. مجلة دراسات إقليمية. العدد (٣١). جامعة الموصل.

٨. السويداني، حامد محمد طه .٢٠١١. العلاقات العراقية – التركية العمق التأريخي وآليات تفعيل التواصل. *مجلة دراسات إقليمية*. العدد (٢٤). جامعة الموصل .

٩. شيال، عزيز جبر و زينب عبد الله منكاش.٢٠١١. العلاقات العراقية التركية. الواقع والمستقبل. *مجلة الأستاذ*. العدد (١٨٠). جامعة بغداد .

١٠. الطويل، رواء زكي يونس .٢٠١١. الإقتصاد التركي والأبعاد المُستقبلية للعلاقات العراقية التركية، عمّان (الأردن)، دار زهران للنشر والتوزيع، ط١ .

١١. عبيد، منى حسين .٢٠١٥. العلاقات العراقية – التركية وأثرها في إستقرار العراق. *مجلة دراسات دولية*. العدد (٦٠). مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد.

١٢. فائق، تلا عاصم .٢٠١٢. أثر المُتغير الأمريكي في العلاقات العراقية – التركية. *مجلة دراسات دولية*. العدد (٥٤). مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد .

١٣. فرحان، شيماء معروف .٢٠١٧. خيارات تركيا نحو العراق بعد تحرير الموصل. *مجلة مركز المُستنصرية للدراسات العربية والدولية*. العدد (٥٧). الجامعة المُستنصرية.

١٤.قدورة، عماد .٢٠١٨. *العلاقات العربية – الإقليمية الواقع والآفاق*. عمان. مركز دراسات الشرق الأوسط – الأردن. ط١ .

١٥. كوثراني، وجيه .٢٠١٢. *إشكاليات في التأريخ العربي للدولة العثمانية ومجتمعاتها*: مراجعة المفاهيم والفرضيات، في: سمير العيطة [وآخرون]. العرب وتركيا .. تحديات الحاضر ورهانات المُستقبل. إشراف المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. تحرير محمد نور الدين، بيروت. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

١٦. محمد، سرى هاشم .٢٠٠٩. العلاقات العراقية – التركية الواقع والمستقبل. *مجلة جامعة ذي قار العلمية*. العدد (١). جامعة ذي قار .

١٧. الموسوي، بتول هليل جبير .٢٠١٤. العثمانية الجديدة موقف تركيا من قضايا الشرق الأوسط. *مجلة مركز المُستنصرية للدراسات العربية والدولية*. العدد (٤٥). الجامعة المُستنصرية .

١٨.وهيب، حسين حافظ .٢٠٠٥. دراسة مُستقبل العلاقات التركية – العراقية بعد الإحتلال الأنكلوأمريكي . *مجلة دراسات دولية*. العدد (٢٦). مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد .

المصادر باللغة الانكليزية

1. Al-Moussawi, Batoul Halil Jubeir. 2014. Neo-Ottoman Türkiye's position on Middle East issues. Journal of the Mustansiriya Center for Arab and International Studies. Issue (45). Mustansiriya University
2. Ahmed, Amer Kamel. 2016. Paths of Iraqi-Turkish relations after 2003. Journal of International Studies. Issue (64-65). Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad.
3. Hammoud, Muhammad Al-Hajj. 2018. Iraq's foreign policy since 2003. Baghdad. House of Wisdom Foundation.
4. Kaddoura, Imad. 2018. Arab-regional relations: reality and prospects. Oman. Center for Middle East Studies - Jordan. 1st edition.
6. Al-Khazraji, Hamad Jassim Muhammad. 2019. Variables affecting relations between the Republic of Iraq and the Republic of Turkey, Center for Strategic Studies - University of Karbala. https://bit.ly/2ZfRIeZ
6. Al-Taweel, Rawaa Zaki Younis. 2011. The Turkish economy and the future dimensions of Iraqi-Turkish relations, Amman (Jordan), Zahran Publishing and Distribution House, 1st edition.
7. Farhan, Shaima Maarouf. 2017. Türkiye's options towards Iraq after the liberation of Mosul. Journal of the Mustansiriya Center for Arab and International Studies. Issue (57). Mustansiriya University.
8. Faeq, Tala Asim. 2012. The impact of the American change on Iraqi-Turkish relations. Journal of International Studies. Issue (54). Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad.
9. Dayesh, Jassim Muhammad. 2018. A reading of the history of Iraqi-Turkish relations, Al-Hiwar Al-Mutamaddin Foundation, 4:17, the website is available at the following link: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=604269&r=0
10. Kawtharani, Wajih. 2012. Problems in the Arab history of the Ottoman Empire and its societies: a review of concepts and hypotheses, in: Samir Al-Aita [and others]. The Arabs and Turkey...the challenges of the present and the bets of the future. Supervised

by the Arab Center for Research and Policy Studies. Edited by Muhammad Nour al-Din, Beirut. Arab Center for Research and Policy Studies

11. Obaid, Mona Hussein. 2015. Iraqi-Turkish relations and their impact on the stability of Iraq. Journal of International Studies. Number (60). Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad
12. Muhammad, Sari Hashem. 2009. Iraqi-Turkish relations: reality and future. Dhi Qar University Scientific Journal. Issue (1). Dhi Qar University.
13. Amin, Rafid Ahmed Muhammad. 2014. A reading of Arab-Turkish relations and the Turkish position in the crisis of Iraq's occupation of Kuwait 1990-1991. Tikrit University Journal of Legal Sciences. Issue (23). Tikrit University.
14. The Kurdistan Workers' Party, also known by the abbreviation PKK, is an armed left-wing Kurdish political party that combines Kurdish nationalist and Marxist-Leninist tendencies and which aims to establish an "independent state of Kurdistan," which is supposed to include the areas inhabited by Kurds in Turkey, Iran, Iraq, and Syria. Note that this party was founded in November 1978 in the Turkish city of Diyarbakir by the Kurdish political activist Abdullah Ocalan and his companions. For more details on this topic, see: Al-Saadoun, Wathiq Muhammad Barak. 2013. The future of Iraqi-Turkish relations in light of regional security challenges. Journal of Regional Studies. Issue (31). University of Al Mosul.
15. Shiyal, Aziz Jabr and Zainab Abdullah Menkash. 2011. Iraqi-Turkish relations. Reality and future. Professor Magazine. Number (180). Baghdad University
16. Suwaidani, Hamed Muhammad Taha. 2011. Iraqi-Turkish relations, historical depth and mechanisms for activating communication. Journal of Regional Studies. Issue (24). University of Al Mosul.
17. Parkey, Henry J. Parky.2005. Türkiye and Iraq: Dangers (and Potential) of the Neighborhood. Special Report No. (141). US Institute of Peace.
18. Wahib, Hussein Hafez. 2005. Studying the future of Turkish-Iraqi relations after the Anglo-American occupation. Journal of International Studies. Issue (26). Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad.